

وقد ذكر الوقت في باب شرط الصلاة في عدة من المعتمدين كالوقت
 والمخارج والمداير والمكروهات والافاق والاعمال غير ذلك من
 وان كان يقصد بان سبب اللاد وطرف المودك بشرط الوجوب كما هو
 في محله ويشترط اعتداده وحوله ليكون عبادة بنه حان من ان الشا
 ليس يجازر حتى لو صلى وعنده ان الوقت لم يدخل فظن ان كان قد
 دخل لا يجزى به لانه لما حكم بفساد صلته بناجلا دليل شرعي وهو شرط
 تغلب جاز اذا ظهر خلافه ويخاف عليه في دينه وشيئ من الشرع
 الارادة الجازمة لتعمير الصادة عن العادة ويستحق الاطلاق بها
 ليجازر وتعليق بشرط التهمة وليست ركنا وعليه عامة المشايخ
 المحققين وهو الصحيح والتعمير جعل المشيئة والالتصيق الا
 وسعي التكبير للافتتاح او باقار مقامه تحريمه لغيره الاشياء الباحة
 خروج الصلاة وشهدت بالكتاب والسنة والاجماع ويشترط لصحة التعمير
 ان يشرع شرطها كدلت منها بسبب متين والباقي شرطا الاول من شرط
 صحة التعمير ان توجد مصالحة للنية الحقيقية او حيا بلا فاصل بينهما
 وبين النية باجنبي يمنع الاتصال للاجتماع عليه كالاكل والشرب والكلامة
 فاما المشيئة للصلاة والوضوء فليسا عافيين والغالب من شرط صحة التعمير
 الايمان بالصحة قايما او نجيبا قليلا قبل وجود التعمير على شرط
 الركوع قال في البرهان لو ادركت الامام كما جئني فلهم ثم يكون ان كان
 اليه العتامة اترجمه الشروع ولو اراد بتكبيره الركوع فلهذا لانه لان
 مدرك الامام في الركوع لا يحتاج اليه تكبيره من خلاف بعضهم وان كان
 لا لا الذي اترجمه الصلاة وهو لا يجزى فالدينه حاله عبادته ولا يخرج في غيره
 تاشرها بل لا يلقى الله وهو صادق بالمخارئة والتقدم والافتتاح

المستحبة للمخاطب من وجوه الملائق واجارها بعد دخول الوقت
 من عارة الركبية والرابع منها **النطق بالتحريم** بحيث يسمع منه بدو
 صمغ والادب من الاخر من تحريك لسانه على الصحيح وغيره الاخر من شرط
 سماعه نطقه على الاصح كاقواله منسوبة الى المعتز والمعتز على ان
 الصحيح ان الجهر حقيقة ان يسمع غيره والمخافة ان يسمع نفسه وقال
 الطبري وان لا يجزى به ما يسمع اذناه ومن يقر به فالصحيح شرط فيما يتعلق
 بالنطق باللسان التحريم والقرارة السرية والشهد والاذكار والتعمير على
 الذميمة ووجوب سجدة السلاوة والعتاق والطلاق والاستئذان واليمين
 والنذر والايمان والاسلام في الوجوه والطلاق على فله وحرك لسانه من
 غير تلفظ يسمع بالسمع وان صح لوقوف وقال الكوفي القرارة تفصيلا
 وانه لم يكن صوت بحيث يسمع والصحيح خلافه قال المحقق الخليل بن ابي اسحاق
 رحمه الله تعالى اعلم ان القرارة وان كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو
 كلامه والكلام مراد بالوقوف والحرف في كونه من الصوت وهو تحقق
 من النفس فان النطق المراد من بالقرارة الحرف في عارض الصوت للنفس
 فخرج تفصيلا اي الموقوف بالاصوت اي بالالحرف في جعلات المخارج
 والوقوف فلا كلام مراد من ومن متعلقات القلب النية للاختصاص فلا
 يشترطها النطق كالكفر بالنية قال الحافظ ابن قيم الجوزي رحمه الله
 ثبت عن رجله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح والضعيف ان كان
 يقول عند الافتتاح اصل كذا ولا عن احد من الصحابة والاشعري قال
 المنقول ان كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة لم يركع هذه بدعة
 انتهى وفي صحيح الروايات التلغظ بالنية كرهه البعض لان عمر بن الخطاب
 ادب من فعله واباحه لبعض لما فيه من تحديق عمل القلب وقيل الوضوء سنة
 في غير ربي الله عز وجل انما انجز من جسد من قدامه المياضفة والاباس من قال

المقصود من انما ايضاً هو ما جاز
 من النية في حاله بحيث يسمع
 في النطق والاسلام هو
 لا يتبادر الى الذهن بل
 الاصح ان يكون

وقد ذكر الوقت في باب شرط الصلاة في عدة من المعتمدين كالوقت
 والمخارج والمداير والمكروهات والافاق والاعمال غير ذلك من
 وان كان يقصد بان سبب اللاد وطرف المودك بشرط الوجوب كما هو
 في محله ويشترط اعتداده وحوله ليكون عبادة بنه حان من ان الشا
 ليس يجازر حتى لو صلى وعنده ان الوقت لم يدخل فظن ان كان قد
 دخل لا يجزى به لانه لما حكم بفساد صلته بناجلا دليل شرعي وهو شرط
 تغلب جاز اذا ظهر خلافه ويخاف عليه في دينه وشيئ من الشرع
 الارادة الجازمة لتعمير الصادة عن العادة ويستحق الاطلاق بها
 ليجازر وتعليق بشرط التهمة وليست ركنا وعليه عامة المشايخ
 المحققين وهو الصحيح والتعمير جعل المشيئة والالتصيق الا
 وسعي التكبير للافتتاح او باقار مقامه تحريمه لغيره الاشياء الباحة
 خروج الصلاة وشهدت بالكتاب والسنة والاجماع ويشترط لصحة التعمير
 ان يشرع شرطها كدلت منها بسبب متين والباقي شرطا الاول من شرط
 صحة التعمير ان توجد مصالحة للنية الحقيقية او حيا بلا فاصل بينهما
 وبين النية باجنبي يمنع الاتصال للاجتماع عليه كالاكل والشرب والكلامة
 فاما المشيئة للصلاة والوضوء فليسا عافيين والغالب من شرط صحة التعمير
 الايمان بالصحة قايما او نجيبا قليلا قبل وجود التعمير على شرط
 الركوع قال في البرهان لو ادركت الامام كما جئني فلهم ثم يكون ان كان
 اليه العتامة اترجمه الشروع ولو اراد بتكبيره الركوع فلهذا لانه لان
 مدرك الامام في الركوع لا يحتاج اليه تكبيره من خلاف بعضهم وان كان
 لا لا الذي اترجمه الصلاة وهو لا يجزى فالدينه حاله عبادته ولا يخرج في غيره
 تاشرها بل لا يلقى الله وهو صادق بالمخارئة والتقدم والافتتاح

الغيبية

وقد ذكر الوقت في باب شرط الصلاة في عدة من المعتمدين كالوقت
 والمخارج والمداير والمكروهات والافاق والاعمال غير ذلك من
 وان كان يقصد بان سبب اللاد وطرف المودك بشرط الوجوب كما هو
 في محله ويشترط اعتداده وحوله ليكون عبادة بنه حان من ان الشا
 ليس يجازر حتى لو صلى وعنده ان الوقت لم يدخل فظن ان كان قد
 دخل لا يجزى به لانه لما حكم بفساد صلته بناجلا دليل شرعي وهو شرط
 تغلب جاز اذا ظهر خلافه ويخاف عليه في دينه وشيئ من الشرع
 الارادة الجازمة لتعمير الصادة عن العادة ويستحق الاطلاق بها
 ليجازر وتعليق بشرط التهمة وليست ركنا وعليه عامة المشايخ
 المحققين وهو الصحيح والتعمير جعل المشيئة والالتصيق الا
 وسعي التكبير للافتتاح او باقار مقامه تحريمه لغيره الاشياء الباحة
 خروج الصلاة وشهدت بالكتاب والسنة والاجماع ويشترط لصحة التعمير
 ان يشرع شرطها كدلت منها بسبب متين والباقي شرطا الاول من شرط
 صحة التعمير ان توجد مصالحة للنية الحقيقية او حيا بلا فاصل بينهما
 وبين النية باجنبي يمنع الاتصال للاجتماع عليه كالاكل والشرب والكلامة
 فاما المشيئة للصلاة والوضوء فليسا عافيين والغالب من شرط صحة التعمير
 الايمان بالصحة قايما او نجيبا قليلا قبل وجود التعمير على شرط
 الركوع قال في البرهان لو ادركت الامام كما جئني فلهم ثم يكون ان كان
 اليه العتامة اترجمه الشروع ولو اراد بتكبيره الركوع فلهذا لانه لان
 مدرك الامام في الركوع لا يحتاج اليه تكبيره من خلاف بعضهم وان كان
 لا لا الذي اترجمه الصلاة وهو لا يجزى فالدينه حاله عبادته ولا يخرج في غيره
 تاشرها بل لا يلقى الله وهو صادق بالمخارئة والتقدم والافتتاح